وتعلم المستثنى على صفة المستثنى منه[1]، وعلة إعراب الدليل المختار[2]

وغير أن طاقة النظم التي عرضنا لها عرضاً مفصلاً في الفصل الثاني حدّت من إظهار الآراء التي انفرد بها ابن مالك وقام بهذه الوظيفة شراح الألفية وكتب ابن مالك التالية على تأليف الألفية.

ولطبيعة المنظومة المختصرة في لغتها وذات الإيقاع السريع لتنظمها على بحر الرجز بأضربه وأعاريضه الكثيرة نجد أن الباب النحوي أو الظاهرة اللغوية تخطر فجأة على المتعلم دون تمهيد كأن يقال مثلاً إن العلامات أنواع منها الأصلي كالحركات القصار (الفتحة والكسرة والضمة) ومنها ما ينوب عنها في بعض الأسماء العربية وهي المسماة بالعلامات الفرعية (كالألف والواو والياء) وهكذا والحقيقة أن هذه المهمة لم تؤدها الألفية أو النظم بل تركت لجهد الشراح وأصحاب الحواشي والتقارير وذلك ما صنعه الأشموني في باب الإعراب بالحركات في جمع المؤنث السالم والممنوع من الصرف[3].

والمبتدأ والخبر[4] والحروف العاملة عمل ليس[5] وأفعال المقاربة[6] ولا النافية للجنس[7] وما لاينصرف وغيرها.

وهذا مثال لذلك من باب المبتدأ والخبر:

المبتدأ هو الاسم العاري عن العوامل اللفظية غير الزائدة فخبراً عنه أو وصفاً رافعاً لمستغنى به فالاسم يشمل الصريح والمؤول نحو (وأن تصوموا خير لكم)[8] وتسمع بالمعيدي خير من أن تراه والعاري عن العوامل اللفظية

---

(١) الأشموني، ج٢، ص ١٤٩.
(٢) السيوطي، الاقتراح، ص ٦٢.
(٣) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج١، ص ٩٢.
(٤) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج١، ص ١٨٩.
(٥) المصدر السابق، ج١، ص ٢٤٧.
(٦) المصدر السابق، ج١، ص ٢٥٨.
(٧) المصدر السابق، ج٢، ص ١٦٩.
(٨) البقرة ١٨٤.